

Distr.: General  
30 July 2010  
Arabic  
Original: Spanish

## الجمعية العامة



الدورة الرابعة والستون

البند ٢٣ من جدول الأعمال

مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)

رسالة مؤرخة ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٠ موجهة إلى الأمين العام من القائم  
بالأعمال بالنيابة بالبعثة الدائمة للأرجنتين لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومي، أتشرف بأن أحيل إليكم طيا نسخة من الرسالة  
المؤرخة ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٠ المقدمة إلى سفارة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا  
الشمالية في بوينس آيرس، والتي ترفض فيها مضمون الرسالة المعممة برمته، كوثيقة من وثائق  
الجمعية العامة تحت الرمز A/64/672. (انظر المرفق).

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه المذكرة ومرفقها كوثيقة من وثائق الجمعية العامة  
في إطار البند ٢٣ من جدول الأعمال المتعلق بمسألة جزر مالفيناس.

(توقيع) دييغو ليميريس

الوزير

نائب الممثل الدائم

القائم بالأعمال بالنيابة

\* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ١٠ آب/أغسطس ٢٠١٠.



## مرفق الرسالة المؤرخة ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٠ الموجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة بالبعثة الدائمة للأرجنتين لدى الأمم المتحدة

تهدي وزارة الشؤون الخارجية والتجارة الدولية والشؤون الدينية - الإدارة العامة  
لماليناس وجنوب المحيط الأطلسي، تحياتها إلى سفارة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى  
وأيرلندا الشمالية لدى الأرجنتين وتشير إلى الرسالة الموجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة  
والمعممة كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة تحت الرمز A/64/672.

إن حكومة الأرجنتين ترفض مضمون الرسالة المشار إليها أعلاه برمته.

وهي في الوقت ذاته تكرر من جديد كل ما ورد من عبارات في المراسلات التي  
تبادلتها الأرجنتين مع مؤسسات الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه فيما يتعلق بمحاولة  
إدراج جزر ماليناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندوتش الجنوبية والمناطق البحرية  
المحيطة بها في المرفق الثاني المنصوص عليه في الجزء الرابع من معاهدة عمل الاتحاد الأوروبي  
(معاهدة لشبونة) "رابطة بلدان وأقاليم ما وراء البحار". ومن ناحية أخرى فإن ما تدعيه  
المملكة المتحدة من دعم مزعوم من جانب الاتحاد الأوروبي للموقف البريطاني من النزاع على  
السيادة بين البلدين بشأن جزر ماليناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندوتش الجنوبية  
والمناطق البحرية المحيطة بها لا أساس له إطلاقاً.

إن مبدأ حق تقرير المصير للشعوب الذي تدعي المملكة المتحدة أنه الحجة الوحيدة  
التي تدعم موقفها من النزاع على السيادة لا ينطبق على "مسألة جزر ماليناس". وهذا  
واضح من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٠٦٥ (د-٢٠) و ٣١٦٠ (د-٢٨)  
و ٤٩/٣١ و ٩/٣٧ و ١٢/٣٨ و ٦/٣٩ و ٢١/٤٠ و ٤٠/٤١ و ١٩/٤٢ و ٢٥/٤٣ فضلاً  
عن القرارات التي اعتمدها سنوياً اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار. فهذه القرارات  
وصفت "مسألة جزر ماليناس" بأنها حالة استعمارية خاصة معينة تنطوي على نزاع على  
السيادة بين جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة، يجب تسويته عن طريق المفاوضات بين  
كلا الطرفين، مع وضع مصالح سكان الجزر في الاعتبار.

ولذا تؤكد الأرجنتين مجدداً رفضها لمحاولة المملكة المتحدة تطبيق مبدأ تقرير المصير  
للشعوب على "مسألة جزر ماليناس" وعلى أي ممارسة مزعومة لهذا الحق. ومن ناحية  
أخرى، فإن المحاولة البريطانية لوضع شروط لالتزامها باستئناف المفاوضات مع الأرجنتين  
بشأن السيادة على جزر ماليناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندوتش الجنوبية والمناطق  
البحرية المحيطة بها لا أساس لها إطلاقاً وتتعارض مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقرارات  
الجمعية العامة للأمم المتحدة.

ومن ناحية أخرى، يبدو أن الرسالة البريطانية المشار إليها أعلاه تتجاهل النطاق الإقليمي للنزاع على السيادة والتفاهات الثنائية. وتذكر الأرجنتين المملكة المتحدة بأن ذلك النطاق الإقليمي يشمل جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندوتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها<sup>(١)</sup>.

وتؤكد جمهورية الأرجنتين من جديد حقوقها السيادية المشروعة على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندوتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من الإقليم الوطني وتخضع لاحتلال بريطاني غير مشروع.

وتتغنم وزارة الشؤون الخارجية والتجارة الدولية والشؤون الدينية - الإدارة العامة لمالفيناس وجنوب المحيط الأطلسي هذه الفرصة لتعرب مجدداً لسفارة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأرجنتين عن فائق التقدير.

بوينس آيرس ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٠.

(١) بيان مشترك لوفدي جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، مدريد، ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩.